تمكن من تخطي مستوى 7.700 نقطة صعوداً

«بيان»: المؤشر السعري لسوق الكويت يواصل تحقيق المكاسب بدعم من النشاط الشرائي على الأسهم الصغيرة

قال تقرير شركة بيان للاستثمار انهى سوق الكويت للأوراق المالية تداولات الأسبوع الماضي على تباين لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث واصل المؤشر السعري تحقيق المكاسب بدعم من النشاط الشرائي والمضاربات السريعة التي تسيطر على أداء الأسهم الصغيرة، الأمر الذي مكنه من تخطي مستوى 7.700 نقطة صعودا. فيما تمكن المؤشر الوزني من تسجيل مكاسب محدودة في ظل عمليات شراء انتقائية على بعض الأسهم الثقيلة، في حين شهدت أسهم قيادية أخرى أداءً متذبذباً جاء نتيجة عمليات جني الأرباح، مما أدى إلى تراجعها في بعض الجلسات اليومية، ودفع مؤشر كويت 15 للإغلاق في المنطقة الحمراء.

وأضاف التقرير يأتي أداء السوق خلال الأسبوع الماضي بالتزامن مع المكاسب التي حققتها بعض أسواق الأسهم الرئيسية في العالم، والتي واصلت أدائها الجيد الذي تشهده منذ بداية العام الجاري، معوضة الكثير من خسائرها التب منيت بها بسبب الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي عزز من حالة التفاؤل والثقة التي تسود المتداولون في السوق الكويتي منذ أواخر العام الماضي وحتى الآن، والتي انعكست بشكل إيجابي على نشاط التداول فيه، وخاصة القيمة التي سجلت في إحدى جلسات الأسبوع الماضي 124.65 مليون دينار، وهو يعتبر أعلى مستوى للقيمة منذ شهر فبراير عام 2010.

وتابع على الصعيد الاقتصادي، أصدرت مجموعة «إكسفورد بيزنس جروب» تقريرا اقتصاديا توقعت فيه أن يسجل الاقتصاد الكويتي نموا متواضعا فقط في العام الجاري، وأن الجانب الكبير من النمو الإقتصادي المباشر سيكون معلقا على نجاح الدولة في تنفيذ برنامجها الاستثماري، وذكر التقرير أن تحقيق مستويات أعلى من النمو يعتمد على مدى النجاح الذي ستحققه خطة الدولة في تنفيذ المشروعات الرأسمالية. وقد أشارت المجموعة في تقريرها إلى أن أي إخفاق في الالتزام بتنفيذ مشروعات التنمية وفقاً للمواعيد والجداول الزمنية المحددة بها خلال السنة المالية الحالية، قد يكون من شأنه ردع القطاع الخاص وكبح شهيته عن الاستثمار المحلي مع إبقاء النشاطات المصرفية بطيئة، مضيفة أن أنه بالفعل قد اشتكت بعض البنوك المحلية من بطء وتيرة تنفيذ مشروعات الخطة الاستثمارية قد حد من الفرص الاستثمارية والإقراضية لدى هذه البنوك. وعلى صعيد متصل، صرح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون البلدية في كلمته خلال مؤتمر «الفرص الاستثمارية في الكويت» والذي أقيم في العاصمة البريطانية، بأن حكومة دولة الكويت أخذت على عاتقها مهمة تهيئة الظروف القانونية والإجرائية الكفيلة بجذب الاستثمارات الخارجية من شتى دول العالم، مؤكداً أن الكويت تشهد تحولاً نوعياً في مجال الاستثمارات سواء من حيث قيمة وحجم المشاريع التنموية الكبرى التي أقرتها الحكومة، أو من حيث القوانين المعتمدة حديثا والتي سهلت إجراءات دخول المستثمرين والشركات الأجنبية بهدف خلق الثروة وفرص العمل والمساهمة في جهود التنمية الوطنية.

وأوضح هذا والجدير بالذكر أن مسألة ضعف الإنفاق الرأسمالي قد تحدثنا عنها مرارا وتكرارا في تقاريرنا السابقة، وأشرنا إلى نصائح الجهات الدولية الكبرى التي تحدثت كثيراً عن هذا الأمر في تقاريرها، إلا أنه من الواضح أننا ننحت في الصخر، ولا حياة لمن تنادي، فالمسئولين في ديرتنا لا يعيرون اهتماما لمثل هذه التقارير، ولا يهتمون بما جاء فيها من تحذيرات، والعواقب الوخيمة المنتظرة، إذا ما استمر الوضع كما هو عليه دون تدخل فوري لردع المشكلات التي قد تعترض طريق التنمية الاقتصادية في البلاد. من جهة أخرى، نأمل في أن يتم ترجمة التصريحات الإعلامية التي يصرح بها بعض الوزراء والمسؤولين إلى أفعال مرئية على أرض الواقع.

وقال على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد تباين أداء مؤشراته الثلاثة في ظل اختلاف توجهات المتداولين، حيث استمر المؤشر السعري في تسجيل المكاسب والوصول لمستويات لم يشهدها منذ فترة طويلة، مدعوما بعمليات الشراء المستمرة على الأسهم الصغيرة، والمضاربات الإيجابية التي طالت عددا كبيرا منها، حيث ارتفع المؤشر ليصل إلى أعلى مستوى إغلاق له منذ أكتوبر 2009. في المقابل شهدت بعض الأسهم القيادية خلال الأسبوع الماضي أداءً متذبذبا مائلا للتراجع، وهو ما جاء نتيجة الضغوط البيعية التي شهدتها في بعض الجلسات، مما أدى إلى الحد من مكاسب المؤشر الوزني ودفع مؤشر كويت 15 لتسجيل خسارة محدودة بنهاية الأسبوع.

ومن الجدير بالذكر أن أغلب عمليات الشراء التي يشهدها السوق هذه الفترة تتم على الأسهم الصغيرة، خاصة في قطاعي العقار والخدمات المالية، واللذان يعتبرا الأكثر استحواذا على قيمة التداول بين قطاعات السوق المختلفة في الفترة الأخيرة. من جهة أخرى، شهد السوق خلال جلسات الأسبوع الماضي نشاط نسبي لعمليات جني الأرباح، والتي تعتبر طبيعية ومنطقية خاصة بعد المكاسب الكبيرة التي حققتها العديد من الأسهم منذ بداية العام الجاري، ولاسيما الأسهم الصغيرة، مما أدى إلى ارتفاع المؤشر السعري بشكل واضح، الأمر الذي يتطلب حركة تصحيحية لكي تتمكن الأسهم من التأسيس عند مستويات سعرية تمكن المؤشر السعري من الانطلاق نحو مستوى 8.000 نقطة، وهو المستوى المتوقع أن يبلغه قريبا خاصة في ظل التوقعات الإيجابية بشأن نتائج الشركات المدرجة عن فترة الربع الأول من العام الجاري.

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نموا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 30.93 في المئة ، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الحالي 10.67 في المئة . في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 7.57 في المئة ، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

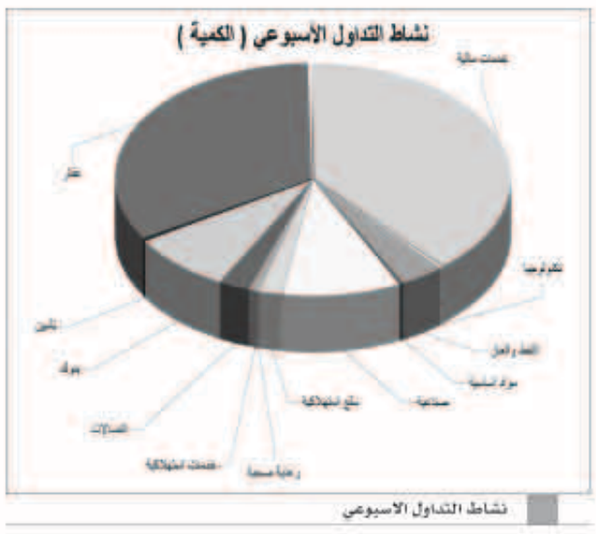

نشاط التداول الأسبوعي

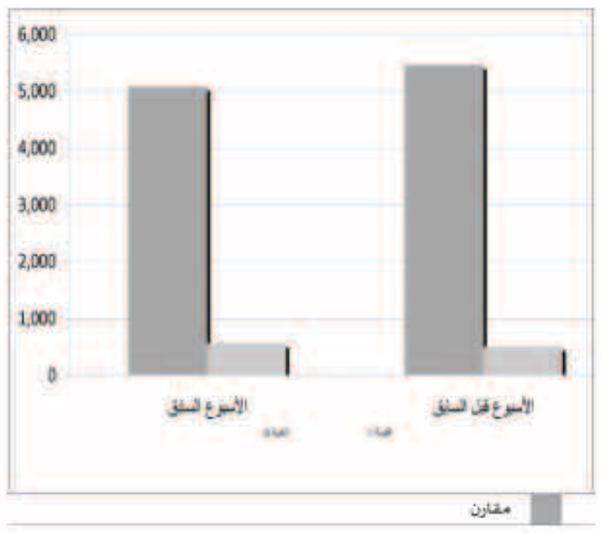

مقارن

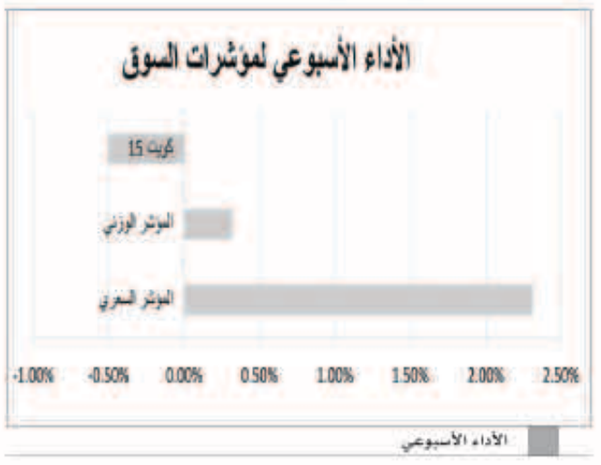

الأداء الأسبوعي

■ «البنوك» شغل المرتبة الأولى من حيث بلغت قيمة تداولاته 29.09 في المئة بلغت نحو 161.19 مليون دينار

■ «التأمين» تصدر القطاعات التي سجلت ارتفاعاً مسجلاً نمواً بنسبة 8.52 في المئة

تراجع خسائر «القلعة» 12.4 في المئة في 2012

«رويترز» – قالت شركة القلعة المصرية المتخصصة في الاستثمار المباشر في افريقيا امس إن خسائرها المجمعة انخفضت 12.4 في المئة إلى 111.7 مليون دولار بنهاية 2012. وقالت الشركة في بيان «بلغت الخسائر المجمعة 111.7 مليون دولار في 2012 مقابل 127.5 مليون في 2011.» وتراجعت أيضا الخسائر غير المجمعة إلى 10.6 ملايين دولار بانخفاض 39.4 في المئة عن المستوى المسجل في 2011 والبالغ 17.5 مليون دولار.

ارتفاع معدل قيمة الصادرات السلعية العمانية

«كونا»: اظهرت احصاءات رسمية أمس ان التجارة الخارجية لسلطنة عمان شهدت في نهاية شهر ديسمبر الماضي ارتفاعا في معدل القيمة الاجمالية للصادرات السلعية لتصل الى نسبة 10.7 في المئة مقارنة بنفس الفترة من عام 2011.

وذكرت الاحصاءات الحديثة الصادرة عن المركز الوطني للاحصاء والمعلومات ان اجمالي قيمة الصادرات السلعية بلغ حتى نهاية ديسمبر الماضي 20 مليارا و47.1 مليون ريال مقارنة بـ18 مليارا و106.8 ملايين ريال خلال الفترة نفسها من عام 2011. ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة قيمة صادرات السلطنة من النفط والغاز بنسبة 8ر9 في المئة لتصل الى 13 مليارا و966.8 مليون ريال مقارنة بـ12 مليارا و826 مليون ريال حتى نهاية شهر ديسمبر من عام 2011. كما يعزى هذا الارتفاع الى زيادة الصادرات السلعية غير النفطية بنسبة 18.5 في المئة ليبلغ اجماليها ثلاثة مليارات و594.1 مليون ريال مقارنة بثلاثة مليارت و33.2 مليون ريال في عام 2011 وارتفاع اجمالي قيمة السلع المعاد تصديرها بنسبة 10.6 في المئة لتبلغ مليارين و468.3 مليون ريال مقارنة بمليارين و247.6 مليون ريال في عام 2011. ولفتت الاحصائيات الى ان جمهورية الهند جاءت في المرتبة الاولى بالنسبة للدول المستوردة لصادرات السلطنة غير النفطية حيث بلغ اجمالي ما استوردته حتى نهاية شهر ديسمبر الماضي حوالي 611.6 مليون ريال عماني ثم دولة الامارات العربية المتحدة بقيمة 550.3 مليون ريال عماني ثم المملكة العربية السعودية بقيمة 329.7 مليون ريال عماني.

وجاءت دولة الامارات العربية المتحدة في المرتبة الاولى في قائمة الدول المستوردة للسلع المعاد تصديرها من السلطنة خلال تلك الفترة بقيمة 988.7 مليون ريال عماني ثم جمهورية الصين بقيمة 436.1 مليون ريال عماني تليها المملكة العربية السعودية بقيمة 179.7 مليون ريال.

وزير التخطيط: مصر واثقة من التوصل لاتفاق مع صندوق النقد

«رويترز»: قال وزير التخطيط المصري الجديد امس إنه على ثقة من أن بلاده ستتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج قرض قيمته 4.8 مليارات دولار لكن توقيت زيارته التالية للقاهرة غير مؤكد. كان صندوق النقد قال إنه لا يخطط حاليا لزيارة جديدة إلى مصر لبحث البرنامج حيث ينتظر بيانات اقتصادية جديدة وخطط إصلاح من الحكومة. وابلغ وزير التخطيط عمرو دراج رويترز «لست متأكدا من توقيت العودة لكن الأكيد بالنسبة لي أننا سنتوصل إلى اتفاق لأن مساحة الاتفاق كبيرة.»

وقال على هامش مؤتمر البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير في اسطنبول «سيتم إبرام اتفاق.» كان هاني قدري دميان وهو مسؤول كبير بوزارة المالية المصرية اضطلع بدور محوري في المفاوضات الطويلة وغير المثمرة حتى الآن قال هذا الشهر إنه يأمل في اتمام المراحل المتبقية مع الصندوق في أقرب وقت ممكن.

بواقع 4.8 في المئة في عام 2012 متأثراً بنمو إجمالي الناتج المحلي للبلدان المصدرة للنفط

«غلوبل»: نمو إجمالي الناتج المحلي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 3.1 في المئة هذا العام

قال تقرير بيت الاستثمار العالمي «غلوبل» يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بواقع 4.8 في المئة في عام 2012 متأثراً بنمو إجمالي الناتج المحلي للبلدان المصدرة للنفط بنسبة 7.5 في المئة في عام 2012 مقارنة بنسبة 3.9 في المئة في عام 2011. فيما يتوقع نمو إجمالي الناتج المحلي للبلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بواقع 1.9 في المئة «مما يمثل أقل نسبة في السنوات الثلاث الأخيرة» في عام 2012 متأثراً بارتفاع أسعار الغذاء والوقود وانخفاض نمو السياحة ومظاهر عدم اليقين من السياسات وتراجع الإنفاق العام. ومن المتوقع أن يصل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 3.1 في المئة في عام 2013، بما يتماشى مع توقعات النمو في منطقة البلدان المصدرة للنفط والذي من المتوقع أن يصل إلى 3.7 في المئة في عام 2014.

وأضاف التقرير من المتوقع أن ينخفض الفائض المالي إلى 4.7 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عقب استمرار البلدان المصدرة للنفط في الإنفاق المالي، وتحديدا دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك لدعم الكثير من المشاريع المخطط لها بموجب خطط التنمية طويلة الأجل التي وضعتها الدول المعنية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يصل متوسط الفائض المالي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى 11.2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013. بالمقابل، سيرتفع العجز في البلدان المصدرة للنفط من غير دول مجلس التعاون الخليجي إلى 2.1 في المئة في عام 2013.

وتابع إن إجمالي الدين العام للدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تراجع وظل على المستويات المنخفضة. كما أن نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من المتوقع أن تنخفض إلى 13.9 في المئة في عام 2012 وإلى 10.7 في المئة في عام 2013 بعد أن بلغت 14.9 في المئة في عام 2011. وعلى نحو مماثل، من المتوقع أن يتراجع حجم الدين العام للبلدان المصدرة للنفط من غير دول مجلس التعاون الخليجي إلى النصف تقريبا بين عامي 2011 و2013. ومن المتوقع أيضا أن تنخفض نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من 17.6 في المئة في عام 2011 إلى 9.9 في المئة في عام 2013.

وأشار بعد وقوع أحداث الربيع العربي في مصر، أخذت الحكومة المصرية الجديدة سلسلة من الإجراءات لاحتواء الاضطراب الاقتصادي في نوفمبر 2012. وقد كشفت وزارة المالية المصرية النقاب عن خطة إصلاح اقتصادي تستغرق 10 سنوات هدفها جعل مصر بلداً أكثر ديمقراطية. وتتضمن أهم عناصر الخطة خفض عجز الحكومة من خلال وسيلتين: خفض الإعانات وإجراء التعديلات في نظام الضرائب الحالي. ويهدف البرنامج إلى خفض العجز المالي إلى 10.4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي خلال 2012 2013– مقارنة بعجز الموازنة بنسبة 10.9 في المئة في العام المنصرم. وتنص الإصلاحات أيضاً على خفض العجز المالي إلى 8.5 في المئة بحلول نهاية السنة المالية 2013 – 2014 فضلاً عن خفض العجز إلى 5.0 في المئة من إجمالي الناتج المحلي بحلول نهاية 2016 – 2017.

قطاع المواد غير الكربوهيدرونية

وأوضح التقرير على الرغم من أهمية إنتاج النفط والغاز فيما يتعلق بالنمو الإجمالي للبلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن القطاع غير النفطي قد دعم على نحو متزايد نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة وقد قادته في ذلك أنشطة واستثمارات الصناعات التحويلية الأعلى من حيث المستوى بهدف تحسين البنية التحتية. ومن المتوقع أن يرتفع نمو إجمالي الناتج المحلي من القطاع غير النفطي للبلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بواقع 4.8 في المئة في عام 2012، في حين سيتراجع نمو القطاع النفطي إلى 1.3 في المئة من 2.6 في المئة في عام 2011.

وبعدما تضاعف حجم الحساب الجاري ليصل إلى 407.7 مليارات دولار أمريكي «بواقع 14.0 في المئة من إجمالي الناتج المحلي» في عام 2011، وصل إجمالي الحساب الجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 396.9 مليار دولار أمريكي «بواقع 12.5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي» في عام 2012. وفي حين أن ميزان الحساب المجمع للبلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمثل ما يزيد عن 90 في المئة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن صادرات النفط تعد المحرك الأساسي لزيادة ميزان الحساب الجاري. وقد زاد إجمالي صادرات الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بواقع 32.5 في المئة في عام 2011 وقادها في ذلك النمو المماثل بواقع «39.2 في المئة» في الصادرات من دول مجلس التعاون الخليجي. وفي تلك الأثناء ارتفعت الواردات بنسبة 12.3 في المئة بين الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويقودها في ذلك مجددا حدوث النمو بنسبة 17.8 في المئة في واردات دول مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع أن يبقى إجمالي صادرات الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرتفعا في عام 2012، بينما تزيد صادرات دول مجلس التعاون الخليجي بواقع 6.8 في المئة وترتفع الواردات بنسبة 8.5 في المئة في عام 2012؛ وهذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، استمرت الدول المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تسجيل عجز في ميزان الحساب الجاري نتيجة انخفاض الصادرات إلى أوروبا وعدم مرور البضائع عبر سوريا وانخفاض إيرادات السياحة جراء الاضطرابات السياسية الأخيرة في المنطقة. وقد ارتفع عجز ميزان الحساب الجاري إلى 6.9 في المئة من إجمالي الناتج المحلي بين الدول المستوردة للنفط في عام 2012 من 5.2 في المئة في عام 2011 على رأسه زيادة بواقع 4.7 في المئة في الواردات، في حين انخفضت الصادرات بواقع 2.9 في المئة. ومن المتوقع أن يتحسن ميزان الحساب الجاري تحسنا طفيفا في عام 2013 ويقوده في ذلك الانتعاش الاقتصادي الهامشي في أوروبا التي تساعد بوصفها شريكا تجاريا رئيسيا للمنطقة، بينما ينتعش النشاط السياحي، ولو أنه انتعاشا بطيئا ودون مستويات ما قبل وقوع الاضطرابات في مصر والأردن ولبنان وتونس. وقد كانت السياحة، التي تساهم بنسبة 5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في مصر، ضمن أسوأ القطاعات التي تأثرت من هذه الاضطرابات.

وأضاف إن ارتفاع فائض النفط، إلى جانب زيادة الأجور العامة في كافة أنحاء المنطقة وتقديم الإعانات المباشرة إلى المواطنين لتعويض ارتفاع أسعار الغذاء والسلع، دعمت التضخم الذي يحركه العرض والطلب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى وجه التحديد، فإن أسعار المستهلك في البلدان المصدرة للنفط من غير دول مجلس التعاون الخليجي من المتوقع أن تسجل زيادة بواقع 19.1 في المئة في عام 2012. كما أن زيادة التضخم من شأنها أن تستمر في البلدان المصدرة للنفط غير دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2013، غير أن بعض التحسينات من شأنها أن تؤدي دورا في هذا الصدد.

وقد أوجدت بعض العوامل، مثل زيادة الاحتياطات الإجمالية وارتفاع أجور الخدمات العامة، سيولة زائدة في بلدان مثل الجزائر «التي كان من المتوقع أن تسجل تضخما بواقع 8.5 في المئة في عام 2012». وفي اليمن أفضى استمرار البنك المركزي في تمويل العجز المالي إلى زيادة النمو والتضخم المالي على نحو مفرط «بواقع 15.0 في المئة في عام 2012». ومن المتوقع أن تشهد ليبيا انخفاضا حادا في التضخم في عام 2013 ليصل إلى 0.9 في المئة بعد أن بلغ 10.0 في المئة في عام 2012، متخطية التكلفة الناتجة عن الاضطرابات ويسير الاقتصاد نحو النمو القوي.

ومن المتوقع أن يزيد التضخم في البلدان المستورة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليصل إلى 9.0 في المئة في 2012، حيث خفضت الحكومات من دعمها للطاقة وسمحت بارتفاع أسعار الغذاء والوقود العالمية. ومع ذلك، فإن وجود امتيازات في السياسة النقدية رداً على الجولة الثانية من ارتفاع الاسعار من المتوقع أن يقلل التضخم على نحو هامشي ليصل إلى 8.8 في المئة في عام 2013.

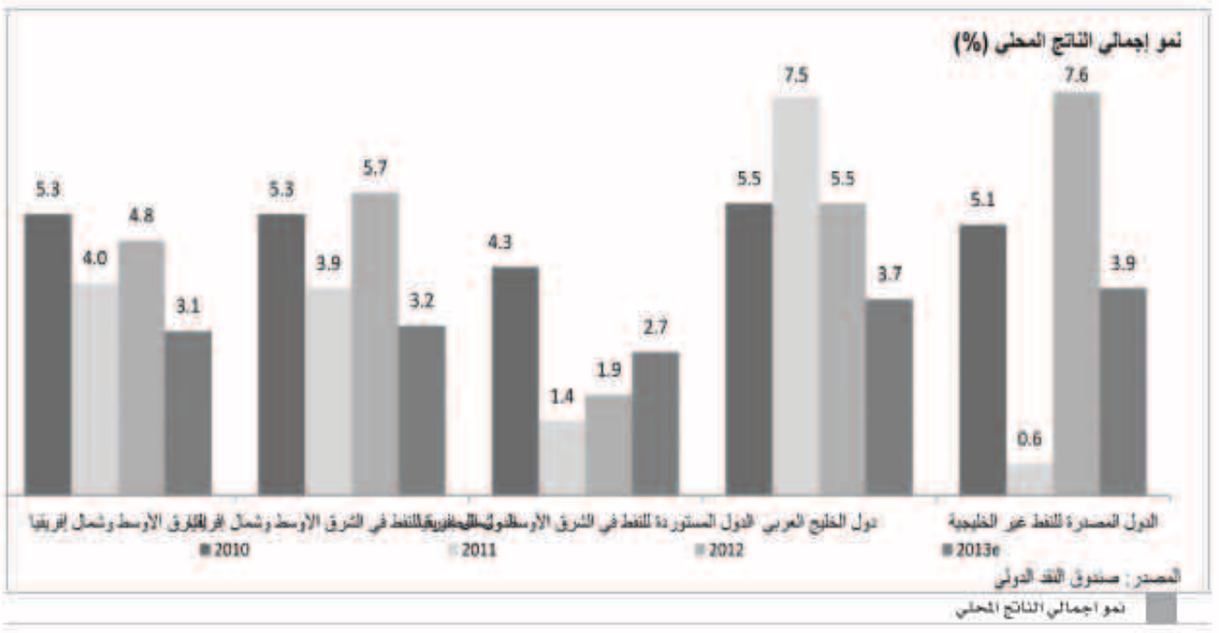

المصدر: صندوق النقد الدولي
نمو اجمالي الناتج المحلي

■ توقع انخفاض الفائض المالي إلى 4.7 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013

■ مصر تبقى في دائرة الضوء بين البلدان غير المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الصادرات والسياحة

وقال بعد شحوب بريق الاقتصاد الأردني في عام 2012، حيث بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 2.8 في المئة، فمن المتوقع أن يتعافى على مدار السنوات القادمة؛ حيث عانى الاقتصاد الأردني من عدم الاستقرار في المنطقة، مما أثر سلباً على صناعة السياحة. كما أن ضعف أداء الاقتصاد العالمي قد أضعف الصادرات.

ومن المتوقع أن يتحسن الاقتصاد في عام 2013 مع بلوغ نمو إجمالي الناتج المحلي 3.3 في المئة، ووصوله بعد ذلك إلى المتوسط بواقع 4.0 في المئة حتى 2017. ومن المحتمل أن تزداد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لا سيما من دول الخليج، حيث إن الأوضاع الاقتصادية العالمية ما زالت غير مستقرة. وعلى الرغم من تراجع الإنفاق الاستهلاكي، غير أنه من المتوقع أن يرتفع على المدى الطويل بفضل انتعاش صناعة السياحة التي تمثل ثاني أكبر مُشغل في الأردن. علاوة على ذلك، من المحتمل أن تزيد الصادرات الأردنية، بسبب زيادة الطلب على السلع الأردنية من البلدان المجاورة لاسيما العراق، مما يعوض انخفاض الطلب من الولايات المتحدة.